Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 3, Supplement 1, 2025, 5964

Deanship of Scientific Research

The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf between Regional and International Threats

Maha Saad Abdulkareem Altameme*

Al-Mustansiriyah Centre for Arabic and International Studies, Mustansiriyah University, Baghdad-Iraq

Received: 30/10/2023
Revised: 17/12/2023
Accepted: 18/4/2024
Published online: 20/2/2025

* *Corresponding author:*
mah.saad@sadiq.edu.iq

Citation: Altameme, M. S. A. (2025). The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf between Regional and International Threats. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(3), 5964.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i3.5964

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The research aims to study the sources of threats facing the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, ranging from international and regional threats, as well as intra-regional threats arising from differences in views and perceptions regarding the concept of security.

Methods: The researcher followed the descriptive analytical approach, organizing the research into three sections: the first to identify regional threats represented by the Iranian threat, the second section addressed the United States and the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, while the final section focused on studying the differences in views and perceptions among GCC countries regarding security issues.

Results: The study showed that Iran has been and continues to be the biggest threat to the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries due to its expansionist ambitions in the Arabian Gulf. Differences in threat perceptions among these countries have exacerbated tensions among them, to the extent that Gulf-Gulf disputes have become a source of danger to the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries, especially following the declining US commitment to their security.

Conclusions: The study recommends activating the decisions and laws enacted by the Gulf Cooperation Council (GCC) and unifying their defense and security policies to mitigate the risks surrounding the security of the Gulf Cooperation Council (GCC) countries.

Keywords: Arab Gulf security, Iran, the United States of America.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين التهديدات الإقليمية والدولية

مها سعد عبد الكريم التميمي*

مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية، بغداد ، العراق

ملخّص

الأهداف : يهدف البحث إلى دراسة مصادر التهديد التي تعترض أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تتراوح بين تهديدات دولية وإقليمية، فضلا عن التهديدات البينية النابعة من اختلاف الرؤى والتصورات حول مفهوم الأمن.

المنهجية : سلك الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وانتظم البحث في ثلاثة مباحث : الأول لبيان مصادر التهديد الإقليمية والمتمثلة بالتهديد الإيراني، وتناول المبحث الثاني الولايات المتحدة وأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، واختص المبحث الأخير بدراسة اختلاف الرؤى والتصورات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه قضايا الأمن.

النتائج: أظهرت الدراسة أن إيران كانت ولا تزال تشكل التهديد الأكبر لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة لأطماعها التوسعية في الخليج العربي، وإن اختلاف مدركات التهديد لهذه الدول أدى إلى إذكاء الخلافات فيما بينها حتى أصبحت الخلافات الخليجية – الخليجية تشكل أحد مصادر الخطر على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا سيما بعد تراجع الالتزام الأمريكي بأمن هذه الدول .

الخلاصة: توصي الدراسة تفعيل القرارات والقوانين التي شرعها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوحيد سياساتها الدفاعية والأمنية للحد من المخاطر التي تحيط بأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الكلمات الدالة: أمن الخليج العربي ، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية.

المقدمة

أنشأت دول الخليج العربي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981 للحفاظ على أمنها من التهديدات الإقليمية لا سيما خطر الثورة الإسلامية في إيران، إذ كانت إيران ولا تزال تشكل تهديدا كبيرا لأمن الخليج العربي بسبب سياساتها التوسعية ومحاولاتها تصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، إن طموحات إيران في أن تصبح القوة المهيمنة في الخليج العربي و تفترض أنه حق طبيعي لها على اعتبارها أكبر بلد من حيث عدد السكان، وأكبر قوة عسكرية ، فأنها تتوقع أن يتم استشارتها في كل قضايا المنطقة، وأن طريق الاستقرار يجب أن يمر عبرها . إلا أن هذه التهديدات لم تقتصر على إيران فحسب، بل تعتدتها إلى تهديدات من قبل حليف وثيق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية التي فرضت ضغوط كبيرة على دول المجلس نتيجة تحول الاهتمام الأمريكي إلى مناطق أخرى ومحاولة تقليص تواجدها في الخليج العربي ، الأمر الذي يعني أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن دول الخليج العربية لن يكون كالسابق نتيجة تراجعها عن دورها كضامن للامن الخليجي ، فضلا عن محاولة إعادة العمل بالاتفاق النووي الإيراني ، والتي تعدها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأنه تخلي عن التزاماتها تجاههم ما عرض أمن هذه الدول إلى الخطر لا سيما بعد تعرض ناقلات النفط في الخليج العربي إلى الاعتداء ، ما شكل تحدي أمني كبير لهذه الدول فضلا عن ذلك، فقد مثل اختلاف الرؤى والتصورات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول أمن الخليج العربي معضلة أخرى تعترض أمن الخليج العربي وتعد تهديدا داخليا لأمنه .

مشكلة البحث: تتمثل في اختلاف مدركات التهديد لأمن الخليج العربي ما جعل من الصعوبة تلمس موقف خليجي موحد تجاه قضية أمن الخليج العربي.

كما ينطلق البحث من فرضية مفادها ثمة مستويات مختلفة للتهديدات التي تحيط بأمن الخليج العربي على المستوى الإقليمي والدولي والداخلي .

أهداف البحث : يهدف البحث إلى بيان مصادر التهديد التي تعترض أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تتراوح بين تهديدات إقليمية ودولية وداخلية .

منهجية البحث : استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وانتظم البحث في ثلاثة مباحث : الأول لبيان مصادر التهديد الإقليمية والمتمثلة بالتهديد الإيراني ، وتناول المبحث الثاني الولايات المتحدة وأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، واختص المبحث الأخير بدراسة اختلاف الرؤى والتصورات لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه قضايا الأمن .

المبحث الأول

التهديد الإيراني

شكل السلوك الإيراني تهديداً حقيقياً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي انطلاقاً من مقومات القوة التي تملكها، و قد تتيح لها فرض رؤاها وتصوراتها حيال مسألة أمن الخليج ومما يدعم ذلك محاولاتها المتكررة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية ، إذ اكتسب العامل المذهبي - الأيديولوجي أهمية خاصة في توجيه سياسة إيران الخارجية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، وعليه فإن إيران تنظر إلى دول مجلس التعاون الخليجي لا سيما السعودية كونها واحدة من ألد أعدائها نظرا للأيديولوجية المذهبية الحاكمة في السعودية والتي تناقض الأيديولوجية المذهبية في إيران فضلا عن الخلاف حول المصالح والأدوار . (علي س.، 2021)

يأتي التهديد على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من محاولة إيران أبعاد الوجود الأمريكي ومحاولات الهيمنة الإقليمية ، إذ ترى أن مسالة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه، ومن ثم فإن أي ترتيبات أمنية في المنطقة لابد وأن تدخل إيران طرفاً أساسياً فيها ، وعليه يجب أبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن مجال قضايا الأمن في الخليج، (العاني، 2009) إذ ترى إيران أن التدخل الخارجي والوجود الأجنبي في المنطقة هو مصدر التهديد الرئيس لأمن الخليج وأن وجود أي قوات عسكرية أجنبية في الجوار الخليجي لإيران يؤثر في رؤيتها لأمن الخليج وطبيعة علاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فضلاً عن استراتيجياتها العسكرية وخططها الدفاعية، وتقديرها لمصادر الخطر الخارجي على الدولة والنظام. إن الهدف الأعلى لإيران في بناء قوة إقليمية مهيمنة في منطقة الخليج العربي هي حقيقة لا يمكن إنكارها، ودونها لا يمكن معالجة أية قضية إقليمية مهما كانت أهميتها، ولا شك فإن تمسكها بالقيام بهذا الدور المهيمن يأتي من رؤية القيادة الإيرانية للمصلحة القومية. (علي س.، 2021)

وعليه فإن علاقات دول مجلس التعاون بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ، تعدها إيران تهديدًا لأمنها القومي، بينما تعدها دول مجلس التعاون حقًا مشروعًا من الناحية السيادية والسياسية، وهذه ورقة تعدها إيران كفاعل تأسيسي في علاقتها مع دول المجلس ، حتى إنها وظفت هذا الصراع الدائر بينها وبين هذه الدول في العلاقة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وهو الأمر الذي يدفع دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية بصورة دائمة إلى تبديد هذه الصورة والتأكيد على أنها ليست طرفا في الصراع بين إيران والدول الغربية، لأن دول الخليج تؤمن أنها ستدفع تكلفة الحرب التي ستشتعل في المنطقة لا سيما مع وجود "إسرائيل" بجوارها، فضلا عن الوجود العسكري الأمريكي بقواعد عدة جوية وبحرية وبرية في كافة دول الخليج، وهي تحت عين إيران لاستهدافها في حالة أي فعل عسكري من قبل الولايات المتحدة ضدها ، كما هددت أكثر من مرة بأنها ستضرب أهدافًا استراتيجية لدول الخليج كمضخات النفط ومحطات الطاقة في حالة أن استهدفت طهران، ومن ثم فإيران ستتجنب الرد المباشر لعدم حاجتها إلى التصعيد المباشر. (زهران، 2020)

ومع تعرض محطة سعودية لمعالجة النفط تابعة لشركة أرامكو عام 2019 إلى هجوم بالطائرات المسيرة وقد بدت التوقعات والتحليلات العربية والغربية تلمح صراحةً إلى تورط إيران، التي تعد خط الدعم الأول للحوثيين ، وعلى الرغم من نفي إيران تورطها في هذا الاعتداء الذي تبنته حركة أنصار الله الحوثية في اليمن إلا أن صحيفة جاردیان البريطانية الصادرة في 16 / أيلول / 2019 ، ترى أن الحوثيين لم يكن بمقدورهم تنفيذ هذا الهجوم دون دعم إيران. وقد كانت كل من السعودية والولايات المتحدة قد ألقت باللوم على إيران في شن هجمات في الخليج على ناقلتين نفطيتين في 2019، وهو ما تنفيه طهران. علما أنه في أيار/ 2019 ، تعرضت أربع ناقلات اثنتان منها تحملان العلم السعودي، لأضرار جسيمة بسبب انفجار ألغام بحرية وقعت داخل المياه الإقليمية لدولة الإمارات في خليج عمان . نقلا عن (سعدة، 2019) وربما ليس من قبيل الصدفة أن يعلن الحوثيون في 2 / تشرين الأول/2022، أنهم لن يجددوا الهدنة مع التحالف بقيادة السعودية ، وبعد أن حذروا شركات النفط والشحن الأجنبية لمغادرة المنطقة، هددوا باستئناف الهجمات على المطارات والمرافئ ومنشآت الطاقة السعودية ، إذ إن احتمال شن ضربات مماثلة يمنح إيران فرصة كبيرة لشن ضربات من داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحوثيين مع إنكار تنفيذها كنوع من الانتقام من السعودية التي اتهمها في 2/ تشرين الأول/2022 ، قائد الحرس الثوري الإيراني حسين سلامي إلى جانب الولايات المتحدة بتأدية دور قيادي في الاحتجاجات الشعبية [1] عبر وسائل الإعلام الفارسية مثل صوت أمريكا ، وإيران إنترناشونال -مقرها لندن - ، التي تتهمها طهران بتلقي الدعم والتمويل من السعودية وأنها المحرك الأساسي للاحتجاجات . (نديمي، 2022)

تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى المشروع النووي الإيراني كونه المهدد الأكبر لها ، (علي، 2019) إذ تمتلك إيران برنامجا نوويا متطورا نسبيا ، وقادرا على إنتاج اليورانيوم المنخفض المخصب، والذي قد يؤدي حسب اعتقاد أغلب دول مجلس التعاون الخليجي إلى امتلاك السلاح النووي، وحالة الغموض المحيطة ببرنامج إيران النووي كانت على الدوام محل للشك والخوف ، (جلال، 2021) من تحويله إلى صورة عسكرية مما يعني نفوذ لا حدود له وانقلاب في موازين القوى لصالح الجانب الإيراني، مع تخوف آخر من التأثيرات البيئية للمنشآت النووية الإيرانية، التي ستفتك بمدن الخليج إلى مدى بعيد. (زهران، 2020) فضلا عن امتلاكها للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وقدرات صاروخية بالستية متنامية وكبيرة، تستطيع بها استهداف مواقع عسكرية أو حيوية في دول مجلس التعاون وبكل سهولة على شاكلة الهجمات الصاروخية التي تعرضت لها القواعد الأمريكية في العراق بصواريخ بالستية في قاعدتي الأنبار (غرب العراق) واربيل (شمال العراق) واسفرت عن إصابات بليغة في صفوف القوات الأمريكية. (جلال، 2021)

المبحث الثاني

الولايات المتحدة الأمريكية وأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ارتبط الأمن الاقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي بالقوى الدولية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ثم ما لبث أن تحول نظام الأمن الخليجي إلى تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق عام 2003، وما نتج عنه من تداعيات تمثلت بخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي لصالح بروز إيران كقوة إقليمية مؤثرة في تفاعلات المنطقة. إذ أدت البيئة الأمنية الخليجية غير المستقرة، مع تزايد أهمية النفط الاقتصادية والاستراتيجية، أصبح أمن الطاقة على صلة وثيقة بالأمن الإقليمي الخليجي وبالأمن العالمي. (علي س.، 2021، صفحة 138) لذا فقد بات أمن الخليج أمنًا دوليا يتداخل في أمن الطاقة الدولية على مستوى منابع النفط والغاز والممرات الإستراتيجية والبيئة الجيوسياسية العامة. (المرهون، 2016، صفحة 31)

وعليه، عدت الولايات المتحدة الأمريكية أن أمن الخليج العربي يعتمد على ضرورة التواجد العسكري الأمريكي على ارض الخليج بهدف حماية دول مجلس التعاون الخليجي من أية اخطار خارجية محتملة مع ثبات حقيقة أساسية مفادها ان الوجود الأمريكي في الخليج ما هو إلا لحماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية ، حيث سعت الولايات المتحدة إلى الربط بين المصالح القومية للولايات المتحدة على وجه الخصوص والغربية بصفة عامة

[1] هي سلسلة من المظاهرات التي بدأت في إيران في 14/ أيلول/ 2022 عقبَ مقتل الشابّة الإيرانيّة من أصل كردي مهسا أميني بعد تعرضها للضرب المبرح أثناء احتجازها واعتقالها من قِبل شرطة الأخلاق التابعة للحكومة الإيرانيّة. بدأت الاحتجاجات في مدينة سقز مسقط رأس مهسا، وامتدت لمدن أخرى على رأسها سنندج، ديواندره بانه وبيجار الواقِعة كلّها في محافظة كردستان، قبلَ أن تتوسَّع مناطق التظاهرات لتشملَ أغلب المدن الإيرانيّة بما في ذلك العاصِمة طهران ومدينة مشهد وأصفهان وكرمان وشيراز وتبريز ورشت وساري وكرج وأراك فضلًا عن مدينةِ عيلام والعديد من المدن الأخرى.

ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي، إذ عملت على إقناع دول المجلس بأهمية التحالف الاستراتيجي معها من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية، فضلاً عن إقامة القواعد العسكرية على أراضيها ، وعدها جزء من الأمن القومي الأمريكي والعمل على عقد صفقات مبيعات الأسلحة الأمريكية ، إذ حرصت الولايات المتحدة الأمريكية كونها طرف فاعل في تفاعلات المنطقة على التعامل مع دول المجلس بشكل منفرد ورفضها لمبدأ الحوار الجماعي الذي دعت اليه بعض دول المجلس وعلى رأسها السعودية لضمان ارتباطها بالسياسة الأمريكية في المنطقة الأمر الذي تسبب في حدوث خلافات. لذا فقد أصبحت الولايات المتحدة متحكمة بتوازنات المنطقة، والضامن لأمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، والطرف الذي يحدد شكل ونظام التوازن الإقليمي بوصفها الطرف الاقوى في معادلة التوازن الإقليمي، والقادر على صياغة أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج العربي من خلال التعامل مع أمن دول مجلس التعاون الخليجي بوصفه شاناً داخلياً أمريكياً ومصلحة أمنية إستراتيجية.(علي س.، 2021، صفحة 125)

اتسمت السياسة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما بعدم الانتظام وضعف الفاعلية في التعامل مع القضايا الإقليمية في المنطقة الخليجية، وظهرت مؤشرات على الانكفاء الأمريكي من الخليج عندما بدأت الولايات المتحدة تحول اهتمامها نحو المحور الآسيوي، لا سيما بعد الحملة التي قادها الرئيس الأسبق باراك أوباما لانسحاب الولايات المتحدة من العراق، وإبداء الضجر من مواصلة الانخراط في صراعات الشرق الأوسط، وتعاملها مع التوجهات الإيرانية في المنطقة والملف النووي الإيراني، إذ عملت إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما على اتباع خطة العمل الشاملة المشتركة المعروفة باسم "الاتفاق النووي الإيراني"، وذلك كجزء من خطة أوسع تسعى لتجديد سياسة الاعتماد المزدوج على حليفين على غرار سياسة عقد السبعينيات التي اعتمدت فيها الولايات المتحدة على حليفين محليين هما: السعودية وإيران لتقاسماها تحمل عبء ضمان الاستقرار الإقليمي . (بيانكو، 2019، صفحة 2)

لقد مهد الفراغ الجيوسياسي الذي سببه الانسحاب الأميركي المُعلن الطريق أمام مواجهة متعددة الأقطاب بين لاعبين إقليميين اختاروا التنافس فيما بينهم بدلا من التعاون المشترك. وقد أضحت هذه السياسة وتوابعها مصدراً رئيساً للتوتر وعدم الاستقرار الأمر الذي يعقد من فرص التوافق على صيغة مستقرة لأمن الخليج . (علي س.، 2021، صفحة 126)

توتر الوضع في الخليج عندما استهدفت الصواريخ والطائرات المسيرة محطة سعودية لمعالجة النفط تابعة لشركة أرامكو في مدينة بقيق عام 2019، حيث تتم تنقية النفط الخام مبدئياً لكي يمكن تحميله في الناقلات. وتميز ذلك الهجوم بدقة مذهلة أدت إلى خفض الصادرات السعودية مؤقتاً إلى النصف . (هندرسون، 2021) وعلى الرغم من سعي دول مجلس التعاون الخليجي للحصول على ضمانات قوية للتدخل الأمريكي العميق في الخليج وحفظ أمنها في مواجهة ما تصفه التهديد المتزايد من إيران، فقد امتنعت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب عن الرد على الهجوم الإيراني ما أصاب دول الخليج بالصدمة. (عامر، 2022، صفحة 3) إذ ألمح الرئيس السابق دونالد ترامب إلى احتمال تورط إيران في هجوم أرامكو مؤكدا رغبته بتجنب الحرب معها، وقال إن بلاده مستعدة لمساعدة السعودية مقابل المال ولكن عليها أن تدافع عن نفسها، وصرح الرئيس دونالد ترامب للصحفيين إن المسؤولين الأميركيين يتحققون من الجهة المسؤولة عن شن الهجمات على منشأتي شركة أرامكو بالسعودية، مضيفا أنه يبدو أن إيران هي المسؤولة إلا أنه يرغب "بكل تأكيد" في تجنب الحرب معها مع أن بلاده تملك "أقوى جيش في العالم"، معتبرا أن الدبلوماسية لا تستنفد أبدا عندما يتعلق الأمر بإيران، وأضاف الرئيس السابق ترامب "أعتقد أن جزءا كبيرا من المسؤولية يقع على السعودية في الدفاع عن نفسها، وإذا كانت هناك حماية منا للسعودية فإنه يقع على عاتقها أيضا أن تدفع قدرا كبيرا من المال، أعتقد أيضا أن السعوديين يجب أن تكون لهم مساهمة كبيرة إذا ما قررنا اتخاذ أي إجراء، عليهم أن يدفعوا، هم يفهمون ذلك جيدا". (الجزيرة، 2019) واضاف " أن الهجوم استهدف السعودية وليس الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة لم تعد تعتمد على النفط السعودي كما كانت قبل عقود، وأن لديها مخزون احتياطي استراتيجي من النفط يكفيها لشهر على الأقل ". (ملحم، 2019)

أظهرت هذه التصريحات ، فضلا عن غياب التصريحات من المسؤولين السعوديين الكبار أنه لا يوجد هناك خطط أو تنسيق بين دول الخليج لا سيما السعودية والولايات المتحدة بعد أشهر طويلة من التوتر والعنف في المنطقة - من تفجير واختطاف الناقلات من قبل إيران، أو قصف الصواريخ الحوثية العشوائية في العمق السعودي- لمواجهة أي تصعيد عسكري حقيقي في الخليج، كما أظهرت ضعف التزام الولايات المتحدة بأمن حلفائها في الخليج .

أبدت دول مجلس التعاون الخليجي عدم ارتياحها من تراجع الولايات المتحدة في الالتزام بأمن دول الخليج، وانسحابها التدريجي من المنطقة ، لا سيما بعد أن سعت إدارات أوباما وترامب لتقليص مشاركتها في الخليج عبر انسحابها التدريجي منه تفرغاً لتحديات أكثر خطورة من وجهة النظر الأمريكية وتتعلق أساساً بمواجهة الصين ، (عامر، 2022، صفحة 3) و مع وصول الرئيس جو بايدن إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة مطلع عام 2021 ، ازداد التراجع الأمريكي عن الالتزام بأمن الخليج عبر عدة مواقف على غرار رفع الحوثيين في اليمن من قائمة الإرهاب، ووقف الدعم العسكري للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، وإلغاء الرئيس جو بايدن ، أو تعليقه صفقات سلاح وقعها الرئيس السابق دونالد ترامب، مع كل من السعودية والإمارات، وسعيه للتوقيع على اتفاق جديد مع إيران بشأن برنامجها النووي. (الاناضول، 2022)

ادراك الإدارة الأمريكية لإمكانية تجديد الاتفاق النووي مع إيران، فإن الأخيرة ستواصل التقدم في برنامجها، لذا فأن الرئيس جو بادين بدا متجاهلاً

لمصالح دول الخليج عند الانخراط في مفاوضات مع إيران لإعادة إحياء الاتفاق النووي، وعلى الرغم من أن إدارة الرئيس جو بايدن في هذه المرحلة تواجه صعوبة في التوصل لاتفاق مع إيران لكنه لا يريد أن يغلق الباب أمام إمكانية إنجازه ، فضلا عن كونه لا يريد المواجهة معها. (عامر، 2022، صفحة 7)

كانت هنالك شكوك متزايدة لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول مستقبل الالتزام الأمني التاريخي بأمن المنطقة وكان لهذه الشكوك ما يُبررها، إذ واصلت الولايات المتحدة عدم التزامها بأمن الخليج عندما أمر الرئيس جو بايدن بسحب بعض القوات الأمريكية من منطقة الخليج، وإعادة تنظيم تركيز القوات الأمريكية في مناطق أخرى بخلاف الشرق الأوسط ، وكانت أهم القطع التي جرى سحبها 3 بطاريات لصواريخ باتريوت بأطقمها من منطقة الخليج، ويرجح مراقبون أنها قد أعيد نشرها في القوقاز، كما ينوي البنتاجون نقل حاملة طائرات وأنظمة مراقبة أخرى من المنطقة، فيما أكدت صحيفة "وول ستريت جورنال" على لسان مسؤول رفيع المستوى بالبنتاجون أن عملية إعادة الانتشار هذه تهدف إلى المساهمة في جهود احتواء كل من روسيا والصين من دون أن تضطر إلى تحويل قوات من مناطق أكثر حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية (فؤاد، 2021)وبحسب الصحيفة فأن السعودية شهدت الجزء الأكبر من عملية التخفيض العسكري الأمريكي في الخليج ، إذ قررت الإدارة الأمريكية سحب النظام الدفاعي المضاد للصواريخ والأهداف " ثاد" من السعودية وتقليص أسراب المقاتلات النفاثة، وتبحث واشنطن خفض الوجود البحري الأمريكي. (وحدة الرصد والتحليل، 2021، صفحة 3) فضلا عن ذلك، فقد ابدى الكونغرس الأمريكي قلقه من إبرام اتفاق مع السعودية لتزويد قواتها الجوية بذخائر قد تُستخدم على الأرجح (وبدرجات متفاوتة من الدقة) ضد أهداف حوثية في اليمن ، كما علقت الإدارة الأمريكية بيعها طائرات مقاتلة متطورة من طراز "إف-35" للامارات . (هندرسون، هل سيوطد فريق بايدن العلاقات الامريكية السعودية ام يفككها ، 2021)

أدت مواقف الولايات المتحدة بشأن أمن الخليج العربي على تكرار الهجوم على البنى التحتية النفطية في السعودية ، إذ حصل هجوم حول مدينة الدمام الساحلية في 7/ آذار/2021، أصاب خزان نفطٍ واحد فقط، بينما لم يصاب مرفأ تصدير النفط القريب بضرر، وهو الذي يصدر 15 % من الإمدادات العالمية، (هندرسون، الهجوم على منشأة النفط السعودية يعني صداعا جديدا لبايدن ، 2021) كما تكرر الهجوم على شركة أرامكو في 26/ 3/ 2022 ، وقد تبنى الحوثيين المدعومين إيرانيا الهجومين . (bbc، 2022)

برزت الخلافات الأمريكية – الخليجية بشأن التزام الولايات المتحدة بأمن الخليج والعلاقة الأمريكية المتوترة مع السعودية والإمارات إلى تصريح سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة يوسف العتيبة، في 3 /آذار/ 2022 ، "قد تصاب العلاقات بين الدول بحالة من التوتر، لكني أثق أننا سنجتازه ونصل إلى وضع أفضل". و"اختبار تحمل"، يدفع السعودية والإمارات لشد حبل العلاقات مع الولايات المتحدة حتى ترخيه الأخيرة، وتقدم تنازلات لا سيما مع ما يتعلق بإعادة تأكيد التزامها بأمن الخليج، بما فيه دعم حليفتها في حرب اليمن، وتحرير صفقات السلاح الضخمة التي تم التوقيع عليها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، ونتيجة لذلك أقدمت دول مجلس التعاون الخليجي على خطوات جدية لتعزيز شراكتها مع روسيا والصين، في تحدي للولايات المتحدة بشكل غير معتاد ، إذ كشف تقرير لصحيفة (وول ستريت جورنال) الأمريكية في 15 / آذار/ 2022، تحدث عن إجراء السعودية والصين مباحثات من أجل تسعير بعض الصادرات النفطية السعودية للصين بالعملة المحلية الصينية (اليوان) بدل الدولار، وهذه الخطوة من شأنها إضعاف العملة الأمريكية لا سيما أن تسعير النفط بالدولار يعد عامل قوة للعملة الأمريكية في سوق التداولات العالمية. لكن الصحيفة تحدثت عن "بعض الصادرات النفطية السعودية للصين"، وليس كلها، أي أن السعودية تضغط على الولايات المتحدة من أجل احترام مكانتها الدولية، والاستجابة لمتطلبات شراكتهما الاستراتيجية ، وزيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ، إلى السعودية تشكل رسالة ضغط أخرى على الولايات المتحدة ، التي كلما ابتعدت عن السعودية اقتربت الأخيرة من الصين ، إذ جاءت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى السعودية في 9/ كانون الأول/ 2022 ، وعقده 3 قمم (سعودية – صينية ، خليجية – صينية ، وعربية – صينية) ، تحدٍ واضح للإدارة الأمريكية إذ تأتي زيارة الرئيس الصيني للسعودية في وقت تشهد العلاقات السعودية - الأمريكية توتراً وانعدام ثقة، لذلك عدها الخبراء بأنها تحول في ديناميكيات القوة في منطقة الخليج والعالم العربي كونها تمثل إعادة لتقييم المصالح في المنطقة. (مركز حمورابي، 2022)وقد وصف ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إن القمة تؤسس لانطلاقة تاريخية جديدة لعلاقات الصين بدول الخليج، وأكد أن دول مجلس التعاون تولي أهمية لرفع مستوى الشراكة الإستراتيجية مع بكين، وان العلاقات الصينية مع السعودية والخليجية والعربية لن تكتفي بالمنافع المادية الاقتصادية والتجارية إنما تؤشر نحو تعاون استراتيجي يضع الصين في موقع استراتيجي ليتكامل دورها مع ما تؤديه في عموم المنطقة. (الجزيرة، 2022) أثمرت القمة عن نتائج إيجابية وتعاون على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية. وتعليقاً على زيارة الرئيس الصيني إلى السعودية قال جون كيربي، المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي لوسائل إعلام أمريكية " إن واشنطن تدرك أن الصين تحاول مد نفوذها إلى الشرق الأوسط وتعزيزه "، وقد انتقد الطريقة التي تفعل بها الصين ذلك، قائلاً " إنها لا تشير إلى مراعاة المحافظة على نظام دولي يستند إلى القواعد". (جبوري، 2022)

ويتجلى القلق الأمريكي من خلال التعاون العسكري الصيني - السعودي، على غرار بناء السعودية منشآت لتصنيع الصواريخ الباليستية بمساعدة الصين، بحسب تقرير شبكة "سي إن إن" الأمريكية. (الاناضول، 2022)كما تشعر الولايات المتحدة بالقلق من أن السعوديين قد يسمحون للصين ببناء منشآت مدنية تخفي غرضاً عسكرياً - على غرار التحرك الذي أثار الخلافات الأمريكية الأخيرة مع "إسرائيل" (فيما يتعلق بالإدارة الصينية لأقسام من

ميناء حيفا) ومع الإمارات (بشأن تقارير عن منشأة بحرية صينية محتملة بالقرب من أبو ظبي والإتفاقيات المشبوهة مع شركة هواوي العملاقة لشبكات الهواتف المحمولة). فضلا عن ذلك، أجرت القوات الصينية والسعودية مناورات عسكرية مشتركة بينها مناورات بحرية عام 2021. (سليبر، 2022)

فضلا عن الاتفاق على صفقة كبيرة تشتري بموجبها السعودية أسلحة صينية، ضغطت الولايات المتحدة لوقفها في نيسان / 2022. (هاشم، 2022) كما لجأت الإمارات لشراء أسلحة من الصين، بعد خيبة أملها في إتمام صفقة مقاتلات "إف 35" الأمريكية، إذ لم تكتف الإمارات بشراء طائرات "وينغ لونغ" المسيرة، بل أعلنت في شباط / 2022، أنها ستطلب 12 طائرة هجومية خفيفة من طراز "آل 15" من الصين، مع خيار طلب 36 طائرة أخرى . (الاناضول، 2022)

أظهرت المواقف المحايدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأزمة الأوكرانية عن عمق العلاقات بينها وبين روسيا من جهة وإرسال رسائل إلى الولايات المتحدة فحواها بأن لا تحالفات دائمة إذا ما تعرضت مصالحنا إلى التهديد أو تعرضنا إلى التهميش ، فعلى الرغم من اتصال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين مع نظيره الإماراتي عبد الله بن زايد للتأكيد على أهمية بناء الدعم الدولي للتأكيد على سيادة أوكرانيا والتصويت ضد روسيا، إلا أن الإمارات تجاهلت طلب ومناشدة الولايات المتحدة لها وانضمت إلى الصين والهند وامتنعت عن التصويت [2] في تعبير عن إحباطها من السياسات الأمريكية ، وفي 1/ آذار/2022، أجرى ولي عهد أبو ظبي الرئيس الإماراتي محمد بن زايد مكالمة هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأكد "حق روسيا في ضمان أمنها الوطني" ، كما استقبلت الإمارات كبار أثرياء روسيا للإفادة منهم في الاستثمار في الإمارات. ولم تتخذ أي عقوبات منع بحق الروس المتواجدين في الإمارات ، (مركز حمورابي ، 2022، الصفحات 2-3) فضلا عن ذلك، فقد زار وزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، روسيا في 17 /آذار / 2022، والتقى نظيره الروسي سيرغي لافروف، إذ أعرب عن تطلع بلاده إلى توسيع آفاق التعاون مع روسيا في مجال الطاقة ، وبعدها بيوم، زار الرئيس السوري بشار الأسد الإمارات واجتمع بولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، وحاكم دبي محمد بن راشد، مما شكل تحديا للولايات المتحدة التي تفرض على الرئيس بشار الأسد عقوبات منذ عام 2020، مما دفع الناطق باسم الخارجية الأمريكية للتعبير عن الشعور "بخيبة أمل عميقة وبقلق بسبب هذه المحاولة الواضحة لشرعنة بشار الأسد"، أن التعاون الإماراتي -الروسي ليس جديدا، إذ وصل إلى حد التحالف غير المعلن في ليبيا عندما دعم البلدان عسكريا قائد قوات الشرق الليبي خليفة حفتر في هجومه على العاصمة طرابلس 2020/2019. (الاناضول، 2022)

أما السعودية فلم تصدر بياناً حول الغزو الروسي لأوكرانيا لهدفين أساسين يتعلق الأول بمصالحها في مجال الطاقة مع روسيا، والثاني للضغط على الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي يرفض التواصل واللقاء مع ولي العهد محمد بن سلمان الذي تتهمه الإدارة الأمريكية بقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي ، ويرى بعض المراقبين إن الرد من معظم دول الخليج، والتي ظلت على مدى العقود الماضية تتعامل مع الولايات المتحدة كضامن لأمنها اتسم بالصمت، ففي الوقت الذي حاولت فيه التعبير عن الحياد في النزاع الروسي - الاوكراني حفاظاً على علاقاتها الجيوسياسية والطاقة مع روسيا، فإن هذا الصمت على العدوان الروسي ضد أوكرانيا اعتبر بمثابة دعم للغزو. (مركز حمورابي ، 2022، الصفحات 2-3)

أحدث الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا تحولا هائلاً في الحسابات الجيوسياسية لإدارة الرئيس جو بايدن ، ودفعه إلى محاولة إصلاح العلاقات الأمريكية – الخليجية لا سيما مع السعودية والإمارات ، وأن زيارة الرئيس جو بايدن للسعودية في تموز / 2022 ، تتجاوز مسألة إظهار أن الولايات المتحدة لا تزال متمسكة بالشراكة الإستراتيجية مع الخليج ، إذ أن مجيئه لهذه المنطقة يتزامن مع التغييرات العالمية التي أحدثتها الحرب في أوكرانيا، حيث يتم إعادة تشكيل النظام العالمي، والعالم على شفا الركود الاقتصادي والتضخم وأزمة الطاقة وقيادة الولايات المتحدة ، وبايدن شخصياً أمام اختبار الناخب الأمريكي في الداخل والحلفاء في الساحة الدولية ، واجه الرئيس جو بايدن انتقادات كثيرة لخطوته بزيارة السعودية ولقائه مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ، لكن الواقع الاستراتيجي الناشئ بعد حرب أوكرانيا ربما أجبره على اتباع نهج واقعي بعيدا عن الادعاءات الأمريكية للضغط على السعودية فيما يتعلق بمقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي وحقوق الإنسان في السعودية ، في ظل ما يشهده العالم من أزمة اقتصادية ناجمة عن الحرب المستمرة بين أوكرانيا وروسيا، مما ترك آثاره بشكل مباشر على الولايات المتحدة، وأدت لارتفاع التضخم فيها وتعزيز المخاوف من حدوث ركود حاد، في ظل كل هذه الظروف أصبح الخليج العربي مرة أخرى ساحة مهمة في تنافس القوى العظمى فضلا عن اهميته للولايات المتحدة، إذ يرغب الرئيس جو بايدن بالعودة لواشنطن وبيده الإنجاز الرئيسي بالاتفاق مع السعودية على زيادة إنتاج النفط بشكل كبير وتدفقه للأسواق العالمية، وهو يعلم أن السعودية والإمارات تتمتعان بقدرة إنتاجية إضافية تبلغ عدة ملايين برميل يومياً، حيث يسعى لخفض سعر برميل النفط، وتقليل اعتماد أوروبا على روسيا وتقويض نفوذها الاقتصادي وقوتها المالية، وتقليل عائدات إيران في محاولة للمساعدة في دفع المفاوضات بشأن الاتفاق النووي. (عامر، 2022، الصفحات 3-4)

تسببت معارضة السعودية والإمارات زيادة إنتاج النفط بعد الحرب الروسية الأوكرانية في مزيد من الألم للاقتصاد الأميركي، وفاقمت من أزمة التضخم العالمية. رغم أن النفط يشكل الدافع الرئيسي لإدارة الرئيس بايدن لترميم العلاقات مع الخليج، فإن المخاوف الأميركية من مساعي الصين

[2] تشغل الإمارات مقعد غير دائم في مجلس الأمن منذ 2021/6/11.

لكسب موطئ قدم لها في منطقة الخليج تضغط على الإدارة الأمريكية أيضا لإعادة ضبط علاقاتها مع الخليج ، إن التعاطي الأميركي مع منطقة الخليج شكل دافعا قويا للسعودية والإمارات للبحث عن بدائل جديدة في سياساتهما الخارجية كوسيلة تحوط من الفراغ الناجم عن تراجع الدور الأميركي ، إذ يُرجع الدبلوماسي الأميركي السابق وليام روبوك، في مقالة نشرها معهد دول الخليج في واشنطن ، هذا التحوط الإستراتيجي السعودي والإماراتي بأنه يعكس مخاوف من ضعف عزم الولايات المتحدة على توفير الأمن ، ويضيف أنه في وقت لم تكن فيه واشنطن تقليديًا قلقة بشأن التحوط الإستراتيجي في البلدين عندما عززتا علاقاتهما مع حلفاء أوروبيين مثل فرنسا أو المملكة المتحدة، فإن شبح صعود الصين قد غير الولايات المتحدة. (علوش، 2022) ويمكن توصيف القلق الأمريكي بخطاب سابق للخارجية الأمريكية " نحذر السعودية والخليج من التعامل مع القطاع الدفاعي الروسي والصيني كي لا تخضع لعقوبات ". (العجمي، 2022)

أثار قرار مجموعة «أوبك + »، في 15 / تشرين الأول/ 2022، المتمثل في خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا، ابتداء من تشرين الثاني / 2022 توترًا علنيًا بين الولايات المتحدة الأميركية والسعودية، وصل إلى حد تبادل الاتهامات. وكانت الولايات المتحدة قد ضغطت على دول أعضاء في المجموعة، لا سيما السعودية بوصفها أكبر مصدر للنفط عالميا، للانتظار شهرًا آخر من أجل تقييم وضع السوق قبل اتخاذ أي قرار بشأن تخفيض الإنتاج ، حيث إن من شأن ذلك رفع أسعاره عالميا وزيادة نسب التضخم ، وقد اتهمت الولايات المتحدة السعودية ودولاً أخرى في «أوبك +»، بالانحياز إلى روسيا العضو في هذه المجموعة، ومساعدتها في الحصول على مزيد من الأرباح بسبب رفع أسعار النفط، وفي المقابل زيادة وطأة آثار الحرب في أوكرانيا على الاقتصادات الغربية والعالمية بسبب هذا الارتفاع.

ويواجه فيها الحزب الديمقراطي صعوبات بسبب تراجع الوضع الاقتصادي وارتفاع نسب التضخم، إذ صرح الرئيس الأميركي جو بايدن بعد صدور قرار «أوبك + » بخفض إنتاج النفط، في إثر مدة قصيرة من زيارته للسعودية، بأنه سيقوم بمراجعة شاملة للعلاقات الأميركية - السعودية، في حين طالب أعضاء الكونغرس الأميركي من الديمقراطيين بفرض عقوبات قاسية على السعودية. يرى الديمقراطيون ان الموقف السعودي الذي يصفونه بأنه موقف داعم لروسيا يهدف أيضًا إلى نوع من التأثير في فرصهم في انتخابات الكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني / 2022 – والتي خسر فيها الديمقراطيين- ، إذ أنه من الصعب تخيل أن يكون توقيت القرار، قبل أسابيع من الانتخابات مصادفة ذلك أن فوز الجمهوريين في الانتخابات القادمة قد يمهد الطريق لعودة الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي ربطته علاقة قوية بالسعودية، أو مرشح جمهوري آخر. (وحدة الدراسات السياسية، 2022، صفحة 1)

إذ اتهم الجمهوريون والرأي العام الأمريكي إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن بالفشل في حل أزمة الطاقة، ولم تخف الولايات المتحدة غضبها من الرياض، إذ توعد الرئيس جو بايدن بأن قرار أوبك ستكون له عواقب على السعودية، وسيعمل مع الكونغرس على "إعادة تقييم" العلاقات مع السعودية، واصفاً إياها بـ"المتحالفة مع روسيا". كما يرى محللون أن نجاح صفقة تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا التي تمت برعاية سعودية وتدخل مباشر من ولي العهد محمد بن سلمان، في أيلول / 2022 ، أحد أبرز المؤشرات على وصول العلاقات بين السعودية وروسيا إلى مراحل متقدمة جداً.

زادت أزمة خفض الإنتاج من الشرخ في العلاقات بين السعودية وإدارة الرئيس جو بايدن، الفاترة أصلاً على خلفية مواقفه من السعودية ، إذ صرح مستشار الأمن القومي الأمريكي جيل سوليفان في 12 / تشرين الأول/ 2022، "سننظر في موضوع مبيعات الأسلحة إلى جانب كل شيء آخر في العلاقات مع الرياض". كما اقترح مجموعة من النواب الديمقراطيين الأمريكيين مشروع قانون ينص على سحب جميع القوات من السعودية، فضلا عن سحب أنظمة الدفاع الصاروخي ، وأكدت صحيفة واشنطن تايمز في 9 / تشرين الأول / 2022، أن أعضاء من الكونغرس الديمقراطيين عبروا عن استيائهم من قرار "أوبك +" خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً، وبناءً عليه تم اقتراح مشروع القانون بسحب القوات من الخليج. (رزق، 2022)

أعلن مجلس التعاون الخليجي عن دعمه لموقف السعودية، ورفضه للتصريحات التي انتقدت أو هاجمت موقف السعودية، إذ عمد الأمين العام للمجلس نايف الحجرف " التذكير بالدور المهم والمحوري الذي تقوم به المملكة، مشيرا إلى مسائل الاحترام المتبادل بين الدول، وعدم المساس بسيادة الدول" ، في تنبيه واضح للولايات المتحدة بأن القرار الذي اتخذته السعودية مع 23 دولة أخرى أعضاء في «أوبك+»، هو قرار سيادي يقتضي من الولايات المتحدة احترامه ، كما رد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير على تصريح للرئيس الأمريكي جو بايدن عن رغبته بمراجعة تشريع تسليح السعودية وحديثه عن عواقب سياسية لما حصل، وعلى اقتراحات نواب في الكونغرس بتجميد مبيعات الأسلحة بالقول إن بيع الأسلحة للسعودية يخدم مصالح أمريكا والسعودية ومصالح الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. (القدس العربي، 2022)

تشير هذه الأحداث إلى أن السياسة السعودية أصبحت تسير نحو تنويع الحلفاء بعيداً عن الولايات المتحدة، ويظهر ذلك جلياً في تحسن العلاقات مع روسيا، إذ صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال منتدى الطاقة الروسية في 12 / تشرين الأول / 2022، إن بلاده ستواصل العمل مع دول منظمة "أوبك" بقيادة السعودية.

مع الحديث عن توتر العلاقات السعودية - الأمريكية، يذهب الجميع إلى أن ذلك سينعكس على صفقات التسلح بينهما، لا سيما وأن الولايات المتحدة تعد المصدر الأول للسلاح إلى السعودية، وكان وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، قد أكد، في تموز / 2022، أن السعودية في حال عدم تمكنها من الحصول على معدات عسكرية أمريكية "فستبحث عن مكان آخر للحصول عليها، ستشتري أنظمة دفاع صاروخي أو أي أسلحة دفاعية وفقاً

لأفضل الحلول لاحتياجات المملكة". يرى البعض أن "روسيا قد تشكل بديلاً للسعودية لسد أي عجز في الأسلحة رغم خوضها لحرب مستمرة منذ شهور مع أوكرانيا، واستهلاكها للأسلحة يومياً"، وسبق أن أكدت مجلة ناشيونال إنترست الأمريكية في تشرين الثاني / 2021، أن الرياض بحثت مراراً في إمكانية شراء منظومة الدفاع الصاروخية "إس 400"، ولكن لم تتم الصفقة رغم وصولها للمراحل النهائية. وبينت المجلة أنه رغم الرغبة الروسية في بيع المنظومة للسعودية تخشى الرياض من فرض واشنطن عقوبات عليها كما حدث مع تركيا عام 2020". (رزق، 2022)

اثبتت الأزمة الأوكرانية أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تؤدي دورًا مهما للغاية على الساحة الدولية كونها قوة مهمة من حيث موارد الطاقة واستقرار الأسواق العالمية ، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها خيارات مختلفة عندما يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية وعلاقاتها مع القوة العظمى في العالم ، إذ أنها لن تسمح للولايات المتحدة بالاستيلاء على مواردها وتقليص فرصها المستقبلية من أجل خدمة مصالح الولايات المتحدة وإفادتها واستغلالها مواردهم باستخفاف وتركهم دون دعم متى شاءت ، إذ أن دول الخليج قادرة وحريصة على التأثير في الاستراتيجيات العالمية لحماية مصالحها. (مركز حمورابي ، قسم الترجمة، 2022، الصفحات 6-7)

يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تترك لدول الخليج العربي من خيار سوى البحث عن تنويع شركائها، وأظهرت السعودية والإمارات أنهما يملكان أوراق ضغط مؤثرة حتى على الداخل الأمريكي، وبإمكانهما اتخاذ مواقف مستقلة عن الولايات المتحدة، التي يتراجع نفوذها في العالم منذ انسحابها الفوضوي من أفغانستان. إلا أنه بقدر الحرص الذي تُظهره دول الخليج على تنويع خياراتها الخارجية، فإنها لا تزال مهتمة بالشراكة التقليدية مع الولايات المتحدة، وعلى الرغم من مساعي السعودية والإمارات لبناء شراكات أخرى مع قوى دولية كالصين وروسيا،(علوش، 2022)إلا أنه لا يمكن أن تعتمد الدولتان على وجود عسكري صيني أو روسي في المنطقة لتوفير مظلة عسكرية حمائية بديلة عن المظلة العسكرية الأميركية ، ومع ذلك يحذر البعض من أن اتخاذ إجراءات قاسية على هذا النحو قد يدفع السعودية والإمارات إلى تطوير علاقاتهما بكل من الصين وروسيا ، ثم إن الانسحاب الأميركي من المنطقة قد يفسح المجال لروسيا والصين لملء الفراغ. فضلا عن ذلك فإن تجميد بيع الأسلحة للسعودية والإمارات، إذا ما جرى فإن له تداعيات سلبية على البلدين فمن ناحية، لن تستطيع هاتان الدولتان تعويض المستوى النوعي المتقدم للأسلحة الأميركية من دول أخرى بما فيها روسيا والصين. ومن ناحية أخرى ، سيتطلب الأمر من الدولتين سنوات طويلة لتحويل أنظمتهما الدفاعية وهذا يتضمن الأسلحة الثقيلة والعالية التقنية والاتصالات والرادات وأسلحة الدفاع الجوي من المنظومات الأميركية إلى منظومات أخرى. ومن ناحية ثالثة، سيعاني البلدان عدم قدرتهما على توفير قطع الغيار، لا سيما للطائرات المقاتلة من صنع أميركي ، كما أن متوسط المبيعات العسكرية الأميركية عام 2021 بلغ نحو 47 مليار دولار، كانت حصة السعودية منها 24 % أي ربع مبيعات الأسلحة الأميركية لجميع أنحاء العالم، وهي نسبة مرتفعة جدًّا بجميع المقاييس ما يعني أنه سيكون لوقف بيع الأسلحة الأميركية للسعودية، أو تجميد البيع آثار سلبية في الاقتصاد الأميركي وفي شركات الأسلحة الأميركية. (وحدة الدراسات السياسية، 2022)

يمكن القول أنه لا تستطيع أي دولة ان تحل مكان الدور الرئيسي الذي تؤديه الأصول العسكرية الأميركية في المنطقة في تعزيز أمن منطقة الخليج ، إذ يدرك الأميركيون والخليجيون أن الخليج والولايات المتحدة لا يزالان بحاجة لبعضهما بعضا.

المبحث الثالث

انعدام رؤية خليجية موحدة للأمن

أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهمية قضية الأمن بالنسبة للمنطقة نظراً للتهديدات والتحديات التي تواجه دولها وسعت إلى تشكيل رؤية موحدة حيال مسألة الأمن وتحقيق الاستقرار في الخليج عبر إيجاد منظومة امنية قادرة على حماية الشعوب ونظم الحكم ، ولا سيما بعد أن تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في بداية ثمانينيات القرن الماضي كمنظمة إقليمية ، إلا أن هذه الدول لم تمتلك رؤية موحدة لطبيعة التهديدات والأخطار الأمنية المحيطة بها مما أدى إلى تباين الاولويات وتعدد الرؤى في سياساتها الدفاعية، فضلاً عن أن تمسك دول مجلس التعاون الخليجي بالسيادة الوطنية أدى بدوره إلى عرقلة جهود توحيد السياسات الدفاعية للمجلس، وكشف وجود خلافات حول تنظيم القوات المشتركة وأسلوب نشرها وقيادتها إلى جانب اختلاف أنظمة التسليح ومناهج التدريب بين دول المجلس . (علي س.، 2021، الصفحات 112-122)

إن اختلاف مدركات التهديد جعل من الصعوبة تلمس موقف خليجي موحد تجاه قضية أمن الخليج ، إذ أن رؤية كل دولة خليجية لأنماط التحديات والتهديدات التي تواجهها يختلف عن الدول الأخرى، كما أن الأولويات والسياسات لكل دولة تجاه هذه القضية مختلفة، ويتضح ذلك من خلال المواقف المتباينة لدول الخليج تجاه إيران وكيفية التعامل معها. (الدسوقي، 2014، صفحة 106) إذ أن رجوح كفة التمدد الإيراني في ميزان القوة على حساب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي دعم بشكل غير مباشر بالتقهقر الأميركي في المنطقة أدى إلى اختلاف وجهات نظر هذه الدول الخليج في تعريفها لأمنها القومي وكذلك لأمنها الإقليمي فاتفقت على أن الأمن أصبح أولوية الأولويات، (الخفاجي، 2020، الصفحات 55-62) لكن طرائق تفسير ذلك الاتفاق من خلال تحديد الأخطار ومواجهتها أو التفاعل معها تختلف من دولة إلى أخرى، فعند الحديث عن ظاهرة دينية ما كـ "الإخوان المسلمين" مثلاً، يتم الاختلاف حول طريقة "التفاعل" معها. (الدسوقي، 2014، صفحة 99)

وعليه، هنالك مجموعة من الرؤى والتصورات المختلفة لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تختلف بحسب وزن الدولة وحجمها

الحقيقي ومكانتها في المنطقة ، إذ تنطلق الرؤية السعودية لأمن الخليج العربي من بعدين يتعلق أولهما بالوزن السعودي في الخليج العربي، ويرتبط ثانيهما بأهمية الخليج العربي بالنسبة لأمن السعودية بصفة عامة وتستند السعودية في رؤيتها لأهمية أمن الخليج العربي من عدة اعتبارات أهمها: أن السواحل السعودية في الخليج تشكل نحو 16% من إجمالي سواحل الخليج العربي، وهي بذلك ثالث دولة خليجية من حيث طول سواحلها الخليجية بعد إيران 36% ، والإمارات 24%، فضلاً عن كونها قوة اقتصادية وعسكرية مهمة في المنطقة مقارنة بإجمالي قدرات الدول الأخرى في المجلس، (علي س.، 2021، الصفحات 115-118) ومن ثم انطلقت الرؤية السعودية من ضرورة عقد اتفاقيات تعاون أمني ثنائي بينها وبين دول المجلس الأخرى، والتركيز على الوظيفة السياسية للمجلس والاستقرار في الخليج العربي وضمان الأمن الداخلي لدول الخليج العربي، مع ضرورة إشراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة وتسهيل المحافظة على القانون والنظام الداخلي فيها وتشجيع دول الخليج على تحقيق الاستقلال الذاتي والعسكري.

فضلا عن ذلك ترى السعودية أن إيران تمثل الخطر الأكبر على أمن الخليج العربي وهي بذلك تتوافق مع الرؤية الإماراتية والبحرينية للتهديدات والمخاطر التي تحيط بأمن الخليج العربي ،إذ ترى الإمارات أن التهديدات الخارجية تتطلب بالأساس التعاون بين دول المجلس من أجل مواجهتها، وتنظر إلى الاحتلال الإيراني لجزرها عام 1971 بأنه يمثل أوضح عوامل التهديد الخارجي لأمنها وأمن المنطقة العربية بصفة عامة، وسعت إلى تطوير قدراتها العسكرية الذاتية، أما رؤية البحرين لإشكالية الأمن في الخليج العربي تنطلق من ان التهديد الخارجي الوحيد لأمن المنطقة يتمثل بالسياسة الإيرانية وطموحاتها الاقليمية في السيطرة والنفوذ ومن ثم ترتكز رؤيتها لأمن الخليج على المفهوم الشامل للأمن بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والعمل على تحقيق التعاون الكامل بين دول مجلس التعاون مع إعطاء الأولوية للعامل العسكري في المنطقة. ذلك أن الاهتمام بالجوانب السياسية والاقتصادية بين دول المجلس سيمكن دول المجلس من الاتفاق لاحقاً على آلية واضحة لحفظ أمن الخليج واستقرار الأوضاع فيه والتصدي للتهديدات الخارجية، وإبعاده عن الصراعات الدولية التي تضر بمصالح الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. (علي س.، 2021، الصفحات 115-122)

تختلف الرؤية القطرية للأمن في الخليج مع بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، إذ تستند سياستها الخارجية على ثلاث استراتيجيات رئيسة هي: استراتيجية التحالفات الدولية واستراتيجية الحفاظ على علاقات حسن الجوار خليجياً وعربياً، فيما تمثلت الاستراتيجية الثالثة في ترسيخ صورة ذهنية إيجابية للدولة لدى المجتمع الدولي". ووفقاً لذلك رأت قطر أن إيران لا تشكل تهديداً أمنياً بالدرجة نفسها، أو الكيفية التي تراها بها البحرين أو السعودية ودعت إلى ضرورة عقد اتفاقيات أمنية مع إيران، انطلاقاً من أن استقرار أمن الخليج سيترتب عليه استقرار باقي الأوضاع في المنطقة عموماً، مع إمكانية عقد اتفاقيات أمنية مع الدول الأجنبية للمحافظة على أمن الخليج العربي، مع عدم إغفال أهمية بناء القوات المسلحة لدول الخليج للمحافظة على الأمن والاستقرار فيها . (قبلان، 2021، الصفحات 81-84)

وعليه فإن قطر وعُمان تفضلان استيعاب إيران بدلا من تحديها وإقامة علاقات مفتوحة وتعاون معها، والاحتفاظ في الوقت نفسه بعلاقات مع الولايات المتحدة ، وفي الوقت الذي تنأى فيه الكويت والإمارات عن المواجهة مع إيران فإن السعودية تساندها البحرين لا تزال متمسكةً بالغرض الأساسي لإنشاء المجلس المتمثل بتكوين جبهة موحدة ضد إيران. (سلامة، 2012، صفحة 138)

تعاني منظمة مجلس التعاون الخليجي من عدم توازن علاقات القوة بين أعضائها، حيث تعد السعودية أقوى عضو فيها ، و هي التي تمنح العدد الأكبر من الجنود في قوات درع الجزيرة، لذا تتخوف بقية الدول الأعضاء في المجلس من الهيمنة السعودية وتوظيفها هذه المنظمة لتحقيق مصالحها، لا سيما و أنّ هناك تنافسا كبيرا بين أعضاء المجلس فضلا عن الخلافات بينهم. وازدادت هذه المخاوف مع إلحاح السعودية تأسيس الإتحاد الخليجي، ففي قمة الرياض 2011 طلبت السعودية من أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الإتحاد، بهدف تشكيل جبهة موحدة ضد التهديد الإيراني، فضلاً عن أنه اعتبر محاولة منها لإعادة السيطرة على دول الخليج، التي باتت تفلت من زمام النفوذ السعودي،(الحسن، 2014، صفحة 64) وعليه فإن سيادة التنافس و الخلافات وعدم الثقة بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية جعل هذه الدول تعتمد في أمنها على الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بدلا من تطوير شبكات تعاون أمني بطابع محلي أكبر .إذ فضلت كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية لحماية أمنها ، وقد اقرنت القواعد الأمريكية بميزتين هما ردع الظهور المحتمل من جديد للتهديدات الأمنية التقليدية التي تطرحها إيران والعراق، ومنح دول مجلس التعاون الخليجي الأصغر نوع من الاحتواء في وجه الهيمنة السعودية ، إذ يتواجد بدول الخليج ألاف الجنود والقواعد الأمريكية، فضلاً عن قواعد (بريطانية في البحرين) ، (وفرنسية وأسترالية في الإمارات) (وتركية في قطر)، كما ترتبط هذه الدول بصفقات الأسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وباتفاقيات لتسهيل استعمال الموانئ والمرافئ والمطارات لأغراض عسكرية . (قانة، 2020، صفحة 161)

يمكن القول إن ثمة مستويات مختلفة لإدراك التهديد بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فعندما يوجد إدراك مشترك لارتفاع وتيرة التهديد، يتغاضى أعضاء المجلس عن خلافاتهم البينية وتتغاضى الدول الصغيرة عن حساسياتها إزاء مسألة السيادة فيكون العمل مشترك. وقد حصل ذلك إبان الغزو العراقي للكويت وفي بداية الثورات العربية ، لكن عندما يكون مستوى التهديد منخفضًا، تظهر الخلافات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحساسية "السيادة"، ويصبح التعاون المشترك صعبا وقد اتضح هذا الأمر في سياسات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه

تطورات الربيع العربي" بعد عامه الأول .

وعليه تعد الخلافات الخليجية – الخليجية أحد مصادر تهديد الأمن الخليجي ، على الرغم من مضي أكثر من أربعين عامًا على تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فإنه لم يجر إلى الآن تفعيل بعض القرارات والقوانين التي تخدم تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية والسياسة التي صدرت في مؤتمرات القمة لمجلس التعاون واتفق عليها بالشكل الذي يطور المجلس كمنظومة سياسية جيوبولوتيكية، إذ انشغلت دول المجلس بالخلافات والصراعات البينية ، (سيد، 2017) كما حدث في الازمة الخليجية – القطرية التي استنزفت قوى السعودية والإمارات في صراعهم المفتوح مع جارتهم قطر التي استنزفت هي الأُخرى- في محاولة لإثنائها عن مواقفها المناهضة لمواقفهما .

الخاتمة

تواجه المنظومة الأمنية الخليجية الكثير من التهديدات، وهذا ناتج للعديد من التطورات السياسية الإقليمية أو الدولية ، ومن أبرزها إيران التي كانت ولا تزال تشكل تهديدا كبيرا لأمن هذه الدول نتيجة تمسكها ببرنامجها النووي، واتبعاها سياسة توسعية في المنطقة ، كما أن التراجع الأمريكي لضمان أمن الخليج العربي شكل تهديدا لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كونها أصبحت عرضة للاعتداءات الإيرانية التي زادت بشكل كبير عام 2019 ، فضلا عن توجه إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى إمكانية تجديد الاتفاق النووي مع إيران . كما أن سحب بعض القوات الأمريكية وإعادة نشرها في أماكن أخرى وايقاف صفقات السلاح الضخمة التي ابرمتها دول مجلس التعاون مع إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب أدى إلى بحث هذه الدول عن ضامن آخر لأمن الخليج العربي، فاتجهت إلى تنويع التحالفات من خلال تعزيز العلاقات مع روسيا والصين والضغط على الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة تخفيض إنتاج النفط الذي طالبت به الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على روسيا في حربها مع أوكرانيا . تنظر دول مجلس التعاون إلى هذه التهديدات الأمنية بمنظور مختلف ما أدى إلى بروز الخلافات الخليجية – الخليجية والتي أضحت أحد مصادر التهديد لأمن هذه الدول.

النتائج

أظهرت الدراسة أن إيران كانت ولا تزال تشكل التهديد الأكبر لأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتيجة لأطماعها التوسعية في الخليج العربي، وأن اختلاف مدركات التهديد لهذه الدول أدى إلى إذكاء الخلافات فيما بينها حتى أصبحت الخلافات الخليجية – الخليجية تشكل أحد مصادر الخطر على أمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا سيما بعد تراجع الالتزام الأمريكي بأمن هذه الدول .

التوصيات

توصي الدراسة تفعيل القرارات والقوانين التي شرعها مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتوحيد سياساتها الدفاعية والأمنية للحد من المخاطر التي تحيط بأمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المصادروالمراجع

BBC. (27 3، 2022). *بي بي سي عربي*. تاريخ الاسترداد 4 12, 2022، من https://www.bbc.com/arabic.

الأناضول. (24 3، 2022). تاريخ الاسترداد 1 12, 2022، من https://www.aa.com.tr/ar.

الاناضول. (2022). *تغيير اتجاه بوصلة الخليج رسالة ضغط إلى واشنطن ، السعودية والإمارات لا تبديان ارتياحا من تراجع الولايات المتحدة الالتزام بامن الخليج*.

الجزيرة. (16 9، 2019). *الجزيرة نت*. تاريخ الاسترداد 4 12, 2022، من www.aljazeera.net/politics.

الجزيرة. (9 12، 2022). *الجزيرة نت*. تاريخ الاسترداد 17 12, 2022، من https://www.aljazeera.net/.

القدس العربي. (13 10، 2022). *القدس*. تاريخ الاسترداد 27 11, 2022، من https://www.alquds.co.uk/ .

الدسوقي، أ. (2014). معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي. *سياسات عربية*، 106..

خليفة، ج.،و وهاشم، ف. (2022). *ركائز الاستراتيجية الصينية وديناميكياتها التفاعلية في منطقة الخليج العربي (الأبعاد والفرص والتحديات)* . برلين : المركز العربي الديمقراطي.

جبر، د.، و علي، إ. (2019). الأمن الوطني والاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي . تأليف *مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة*. العراق : جامعة كربلاء.

العاني، ر. (2009). الأمن الاقليمي الخليجي بين الخطر الإيراني والتحديات الداخلية. *تكريت للعلوم القانونية والسياسية*، 216.
هندرسون، س.، و سليبر، ك. (2022). *ماتريده السعودية من زيارة الرئيس شي*. معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى.
هندرسون، س. (2021). *الهجوم على منشأة النفط السعودية يعني صداعا جديدا لبايدن*. معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى .
هندرسون، س. (2021). *هل سيوطد فريق بايدن العلاقات الأمريكية السعودية ام يفككها*. معهد واشنطن لسياسات الشرق الادني .
علي، س. (2021). إشكالية الأمن لدى دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام 2003. *دراسات دولية*، 138.
بيانكو، س. (2019). *الخليج في 2019 المعضلات الأمنية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
قانة، ش. (2020). *دور مجلس التعاون الخليجي في الدفاع والأمن الاقليمي(2010-2019):المتغيرات الاقليمية والدولية على مستقبل مجلس التعاون الخليجي*. برلين: المركز العربي الديمقراطي.
زهران، ص. (2020). *ما بعد مقتل سليماني مسقبل السياسات الإيرانية تجاه دول الخليج* . اسطنبول: المعهد المصري للدراسات .
العجمي، ظ. (2 7، 2022). *الوطن نيوز*. تاريخ الاسترداد 28 11, 2022، من https://alwatannews.net/Opinion/article/.
المرهون، ع. (2016). اتجاهات الردع في الخليج. *سياسات عربية*، 31.
عامر، ع. (2022). *دلالات واهداف زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط*. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات .
جبوري، ع. (9 12، 2022). *بي بي سي عربي*. تاريخ الاسترداد 17 12, 2022
الحسن، ع. (2014). *ابعاد ودلالات تحول مجلس التعاون الخليجي من صيغة التعاون إلى صيغة الاتحاد: الخليج في سياق استراتيجي متغير*. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
نديمي، ف. (2022). *هل يؤدي الشعور بالانتقام إلى دفع إيران لمهاجمة السعودية*. معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى.
أبو رزق، م. (12 10، 2022). *الخليج اونلاين*. تاريخ الاسترداد 27 11, 2022، من https://alkhaleejonline.net.
أبو سعدة، م. (2019). *الوضع في الخليج بعد استهداف ارامكو*. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات.
سيد، م. (3 1، 2017). الخليج لا يواجه تهديدات افتراضية بل سبعة تحديات امنية " التحديات العسكرية في منطقة الخليج ". *آراء حول الخليج* .
علوش، م. (30 5، 2022). *الجزيرة نت*. تاريخ الاسترداد 28 11, 2022
جلال، م. (2021). دول الخليج العربي وجدلية الأمن الإقليمي الصعب. *قضايا سياسية*، 325.
الجزائري، م.، و الخفاجي، ق. (2020). *التحديات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي*. بغداد: دار الكتب العلمية.
مركز حمورابي. (2022). *الحرب الروسية- الاوكرانية وتداعياتها على دول الخليج*. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
مركز حمورابي. (2022). *الخليج الفارسي يتخذ الآن موقفا جيوسياسيا مستقلا* . بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .
مركز حمورابي. (2022). *القمة العربية الصينية تحول في ديناميكيات القوة أين العراق من الخارطة الجديدة*. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية .
قبلان، م. (2021). *سياسة قطر الخارجية الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
سلامة، م. (2012). الطموح المبكر: دوافع وفرص قيام الاتحاد الخليجي. *السياسة الدولية*.
ملحم، ه. (2019). *التصعيد الإيراني وضع السعودية وأمريكا أمام خيارات صعبة*. معهد دول الخليج العربية في واشنطن .
وحدة الدراسات السياسية. (2022). *التوتر الأمريكي - السعودي بعد قرار اوبك (حدوده وافاقه)*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
وحدة الرصد والتحليل. (2021). *التخفيض العسكري الأمريكي في الخليج* . اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات .
فؤاد، و. (2021). التحولات في منهج الحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط. اسطنبول: المعهد المصري

References

BBC. (March 27, 2022). BBC Arabic. Retrieved December 4, 2022, from https://www.bbc.com/arabic.
Anadolu. (March 24, 2022). Retrieved December 1, 2022, from https://www.aa.com.tr/ar.
Anadolu. (2022). Changing the Gulf Compass: A Message of Pressure to Washington, Saudi Arabia and the UAE Show Discontent with the U.S. Decline in Commitment to Gulf Security.
Al Jazeera. (September 16, 2019). Al Jazeera Net. Retrieved December 4, 2022, from www.aljazeera.net/politics.
Al Jazeera. (December 9, 2022). Al Jazeera Net. Retrieved December 17, 2022, from https://www.aljazeera.net/.
Al-Quds Al-Arabi. (October 13, 2022). Al-Quds. Retrieved November 27, 2022, from https://www.alquds.co.uk/.
Al-Dasouqi, A. (2014). Dilemmas of Collective Security in the Gulf Cooperation Council. Arab Policies, 106.
Khalifa, J., & Hashim, F. (2022). The Pillars of Chinese Strategy and Its Interactive Dynamics in the Gulf Region (Dimensions, Opportunities, and Challenges). Berlin: The Arab Democratic Center.

Jabr, D., & Ali, E. (2019). National and Regional Security of the Gulf Cooperation Council States. The Future of the Gulf Cooperation Council and Its Impact on Arab National Security Amid Current Challenges. Iraq: University of Karbala.

Al-Ani, R. (2009). Gulf Regional Security between Iranian Threat and Internal Challenges. Tikrit Journal of Legal and Political Sciences, 216.

Henderson, S., & Schlieper, K. (2022). What Saudi Arabia Wants from President Xi's Visit. Washington Institute for Near East Policy.

Henderson, S. (2021). Attack on Saudi Oil Facility Means a New Headache for Biden. Washington Institute for Near East Policy.

Henderson, S. (2021). Will Biden's Team Strengthen or Disrupt U.S.-Saudi Relations? Washington Institute for Near East Policy.

Ali, S. (2021). The Security Dilemma in the GCC States after 2003. International Studies, 138.

Bianco, S. (2019). The Gulf in 2019: Security Dilemmas. Doha: Al Jazeera Center for Studies.

Qana, S. (2020). The Role of the Gulf Cooperation Council in Regional Defense and Security (2010-2019): Regional and International Changes on the Future of the Gulf Cooperation Council. Berlin: The Arab Democratic Center.

Zahran, S. (2020). Post-Soleimani: The Future of Iranian Policies Towards the Gulf States. Istanbul: Egyptian Institute for Studies.

Al-Ajmi, Z. (July 2, 2022). Al-Watan News. Retrieved November 28, 2022, from https://alwatannews.net/Opinion/article/.

Al-Marhoon, A. (2016). Trends in Deterrence in the Gulf. Arab Policies, 31.

Amer, A. (2022). The Implications and Goals of Biden's Visit to the Middle East. Istanbul: Egyptian Institute for Studies.

Jabbouri, A. (December 9, 2022). BBC Arabic. Retrieved December 17, 2022.

Al-Hassan, A. (2014). Dimensions and Implications of the Shift from Cooperation to Union in the GCC: The Gulf in a Changing Strategic Context. Beirut: Dar Al Arabiyya for Sciences Publishers.

Nadimi, F. (2022). Does the Sense of Revenge Push Iran to Attack Saudi Arabia? Washington Institute for Near East Policy.

Abu Razaq, M. (October 12, 2022). Gulf Online. Retrieved November 27, 2022, from https://alkhaleejonline.net.

Abu Saada, M. (2019). The Situation in the Gulf After the Aramco Attack. Istanbul: Egyptian Institute for Studies.

Said, M. (January 3, 2017). The Gulf Does Not Face Hypothetical Threats, but Seven Real Security Challenges: Military Challenges in the Gulf Region. Views on the Gulf.

Al-Louh, M. (May 30, 2022). Al Jazeera Net. Retrieved November 28, 2022.

Jalal, M. (2021). The Gulf States and the Dilemma of Difficult Regional Security. Political Issues, 325.

Al-Jaza'iri, M., & Al-Khafaji, Q. (2020). The Security Challenges of the Gulf Cooperation Council States. Baghdad: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah.

Hammurabi Center. (2022). The Russian-Ukrainian War and Its Impact on the Gulf States. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.

Hammurabi Center. (2022). The Persian Gulf Takes an Independent Geopolitical Stance. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.

Hammurabi Center. (2022). The Arab-Chinese Summit: A Shift in Power Dynamics—Where Does Iraq Stand in the New Map? Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.

Qablan, M. (2021). Qatar's Strategic Foreign Policy in Confronting Geography. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.

Salama, M. (2012). Early Ambition: Motives and Opportunities for the Formation of the Gulf Union. International Politics.

Malham, H. (2019). Iranian Escalation Puts Saudi Arabia and the U.S. in Tough Choices. Gulf Research Center.

Political Studies Unit. (2022). U.S.-Saudi Tension after OPEC Decision (Limits and Prospects). Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.

Monitoring and Analysis Unit. (2021). U.S. Military Drawdown in the Gulf. Istanbul: Center for Strategic Thinking and Studies.

Fouad, W. (2021). Transformations in U.S. Military Presence in the Middle East. Istanbul: Egyptian Institute for Studies.